الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٩
المعقودة يوم الجمعة
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى:

(أ) **تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: تقرير اللجنة الخامسة** (A/48/692)

(ب) **تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات: تقرير اللجنة الخامسة** (A/48/693)

(ج) **تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات: تقرير اللجنة الخامسة** (A/48/694)

(د) **تثبيت تعيين أعضاء لجنة الاستثمارات: تقرير اللجنة الخامسة** (A/48/695)

(هـ) **تعيين أعضاء المحكمة الإدارية للأمم المتحدة: تقرير اللجنة الخامسة** (A/48/696)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أطلب من مقرر اللجنة الخامسة، السيد محبوب كبير ممثل بنغلاديش، أن يعرض تقارير اللجنة الخامسة في بيان واحد.

السيد كبير (بنغلاديش)، مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ من جدول الأعمال المعنون "تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى".

تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (أ) - تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية - وارد في الوثيقة A/48/692. نظرت اللجنة في هذا البند في جلستها السابعة عشرة التي عقدت يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وتوصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة، على النحو الوارد في الفقرة ٨ من تقريرها، بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: السيد ليونيد أ. بيدني ممثل الاتحاد الروسي، والسيد سايمون خوام شنكام ممثل الكاميرون، والسيدة إنغا إريكسون فوغ ممثلة السويد، والسيد إيفن فونتين - أورتيس ممثل كوبا، والسيدة ليندا س. شينويك ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.69
27 January 1994

ARABIC

93-87313(A)

تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (ب) - تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات - وارد في الوثيقة A/48/693. وقد نظرت اللجنة في هذا البند في جلستها السابعة عشرة التي عقدت يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وتوصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة، كما هو وارد في الفقرة ٦ من تقريرها، بتعيين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: السيد يوري أ. شولكوف ممثل الاتحاد الروسي، والسيد ألفارو غورجيل دي ألينكار ممثل البرازيل، والسيد لي يونغ ممثل الصين، والسيد أوغو سيسي ممثل ايطاليا، والسيد آغا شاهي ممثل باكستان، والسيد أندرين تيرلينغ ممثل بلجيكا. وتوصي اللجنة أيضا بتعيين السيد نيل هويت فرانسيس ممثل استراليا عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها سنتان تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (ج) - تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات - وارد في الوثيقة A/48/694. نظرت اللجنة في هذا البند في جلستها السابعة عشرة التي عقدت يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وتوصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة - على النحو الوارد في الفقرة ٤ من تقريرها - بتعيين مراجع الحسابات العام لغانا عضوا في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ يوم ١ تموز/يوليه ١٩٩٤.

ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن البند ١٧ (د) من جدول الأعمال، "إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات"، في الوثيقة A/48/695. وقد نظرت اللجنة في هذا البند في جلستها ١٧ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وكما جاء في الفقرة ٤ من التقرير، توصي اللجنة الخامسة بأن تعتمد الجمعية العامة تعيين الأمين العام للأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: السيدة فرانسين ج. بوفيتش، من الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد جان غويو، من فرنسا، والسيد ميشيا ماتسو كاوا، من اليابان.

ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن البند ١٧ (هـ) من جدول الأعمال، "تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة"، في الوثيقة A/48/696. وقد نظرت اللجنة في هذا البند في جلستها ١٧ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وكما جاء في الفقرة ٨ من التقرير، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تعين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: السيد مائير غاباي، من اسرائيل، والسيد لويس م. دي بوساداس مونتيرو، من أوروغواي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ستنظر الجمعية الآن في هذه التقارير المقدمة من اللجنة الخامسة.

أسترعي انتباه الأعضاء، أولا، الى تقرير اللجنة الخامسة عن البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" (A/48/692). في الفقرة ٨ من التقرير توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تعين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: السيد ليونيد أ. بيدني، والسيد سايمون خوام شنكام، والسيدة إنغا اريكسون فوغ، والسيد إيفن فونتين - أورتيس، والسيدة ليندا س. شينويك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الخامسة عن البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات" (A/48/693). في الفقرة ٦ من التقرير توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تعين الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: السيد يوري أ. شولكوف، والسيد ألفارو غورجيل دي ألينكار، والسيد لي يونغ، والسيد أوغو سيسي، والسيد آغا شاهي، والسيد أدرين تيرلينك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين الأشخاص الذين أوصت بهم اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
في نفس الفقرة، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تعين السيد نيل هويت فرانسيس عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هذا الشخص؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
استرعي انتباه الأعضاء الآن الى تقرير اللجنة الخامسة حول البند ١٧ (ج) من جدول الأعمال، المعنون "تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات" (A/48/694).

في الفقرة ٤ من التقرير توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بأن تعين مراجع الحسابات العام في غانا عضوا في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا التعيين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
استرعي انتباه الأعضاء الآن الى تقرير اللجنة الخامسة عن البند ١٧ (د) من جدول الأعمال، المعنون "إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات" (A/48/695). توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٤ من تقريرها بأن تعتمد الجمعية العامة تعيين الأمين العام للأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: السيدة فرانسين ج. بوفيتش، والسيد جان غويو، والسيد ميشيا ماتسو كاوا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اقرار تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نأتي أخيرا الى تقرير اللجنة الخامسة المعني بتعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة في إطار البند ١٧ (هـ) من جدول الأعمال (A/48/696). توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الشخصين التاليين عضوين في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤: السيد مائير غاباي، والسيد لويس م. دي بوساداس مونتيرو.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر تعيين هذين الشخصين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البنود ١٧ (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣١ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

(أ) **مذكرة من الأمين العام** (A/48/532 و Add.1 و Add.2)

(ب) **مشروع قرار** (A/48/L.35)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة لممثل اكوادور، الذي سيعرض مشروع القرار A/48/L.35.

السيد بونسي (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
يشرفني، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المشاركة في تقديم مشروع القرار A/48/L.35، **أن أعرض مشروع القرار هذا حول البند ٣١ من جدول الأعمال المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي".**

في عام ١٩٩٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢/٤٥ الذي أذنت فيه للأمم المتحدة بالتعاون في تنظيم

عملية الانتخابات في هايتي التي أدت الى انتخاب الرئيس جان برتراند أريستيد بطريقة ديمقراطية. وقد استمرت مساندة المجتمع الدولي الموحدة لشعب هايتي منذ ذلك الحين. وفي وجه انتهاك النظام الدستوري وما تبعه من انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، تمسكت الجمعية العامة بموقفها الثابت في دعم السلطات الشرعية في هايتي وتأييد الحقوق الأساسية لشعب هايتي.

إن القرارات: ٧/٤٦ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ١٣٨/٤٦ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٠/٤٧ ألف الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٢٠/٤٧ باء الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٣ تشهد على الاهتمام المستمر الذي تابعت به الجمعية العامة تطور الحالة في هايتي على تأييد الدول الأعضاء لجهود شعب هايتي للعودة إلى طريق السلم، والتنمية الاقتصادية واحترام حقوقه غير القابلة للتصرف.

إن مشروع القرار المقدم من جانب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتنظر فيه الجمعية يذكر في الديباجة بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي من خلال هذه الجمعية، ومجلس الأمن، ولجنة حقوق الإنسان، ومنظمة الدول الأمريكية، وغيرها من أجل إيجاد حل سلمي للحالة المأساوية لشعب هايتي. وهو يعبر عن القلق العميق إزاء تضاعف أعمال العنف والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما اغتيال وزير العدل، والعقبات التي لا تزال تعترض عمل الأمم المتحدة في ذلك البلد.

وبغية التوصل إلى تسوية عاجلة ونهائية لأزمة هايتي، يدين منطوق مشروع القرار، في جملة أمور، بقوة مرة أخرى المحاولة التي تبذل لاستبدال الرئيس أريستيد على نحو غير قانوني، والمناورات الرامية إلى تأجيل إعادة تنصيبه. وهو يؤيد عملية الحوار التي تجري تحت إشراف المبعوث الخاص ويطلب من الأمين العام، العمل بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، لبذل قصارى جهده لإعادة البعثة المدنية الدولية إلى هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يطالب بالتزام جميع الدول الأعضاء بالتقيد بالإجراءات التي اعتمدها مجلس الأمن في قراراته بشأن هذا البند، ويشجعها على اتخاذ تدابير تتفق مع قرارات منظمة الدول الأمريكية، ويؤكد أن السلطات العسكرية في هايتي تعتبر مسؤولة بالكامل عن المعاناة الناجمة عن عدم احترامها لالتزاماتها في اتفاق جزيرة غفرنرز.

وأخيرا، يؤكد مشروع القرار التأييد للرئيس الدستوري لهايتي ولوزارته برئاسة رئيس الوزراء مالفال.

واقتناعا منا بأن الجمعية لا تزال على تأييدها الراسخ للحكومة الشرعية في هايتي وتضامنها مع شعب هايتي، فإننا واثقون بأن مشروع القرار هذا سيعتمد بتوافق الآراء.

السيدة وركليه (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن الجمعية العامة مدعوة مرة أخرى إلى النظر في الأزمة التي لم يسبق لها مثيل التي أمسكت بتلابيب بلدنا لما يزيد على سنتين والتي تهدد أسس مجتمعنا ذاتها. إن هذه الحالة، بالنسبة للأمم المتحدة، التي تلتزم، وفقا لميثاقها، بتطوير احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، إنما هي واحدة من أعظم التحديات التي تواجهها اليوم.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا ضخمة من أجل المساعدة على حل هذه الأزمة واستعادة الديمقراطية في هايتي. إن الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، قد قامت بمبادرة توجت باتفاق جزيرة غفرنرز في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣. وإن توقيع ذلك الاتفاق الذي يضع طرائق استعادة الديمقراطية إلى هايتي ويحدد جدولا زمنيا لذلك، قد أثار لدى شعب هايتي والمجتمع الدولي كليهما، آمالا عظيمة في أن يتم إغلاق هذه الصفحة المعتمة الأليمة من تاريخنا إلى الأبد. ومع ذلك، إن الخبث الواضح والغطرسة الجمة لأقلية صغيرة، لجأت إلى الأسلحة والعنف لإطالة أمد وضع ظالم، قد عوقا العملية المفضية إلى إقرار النظام الدستوري على النحو الذي كان مقررا أن يؤدي إلى عودة الرئيس أريستيد إلى هايتي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

واليوم، نجد أنفسنا مرة أخرى نعود إلى حيث بدأنا، ولكن السيطرة على الحالة الآن تعتبر أصعب مما كان عليه الأمر من قبل. ذلك أن العسكريين القائمين بالانقلاب قد استفادوا من الهدنة التي منحها إياهم وقف مجلس الأمن للجزاءات، لتعزيز قبضتهم على السلطة وإحكام سيطرتهم على البلد. وإنهم بإعلانهم أن اتفاق جزيرة غفرنرز قد أصبح لاغيا وباطلا بسبب عدم قدرة الرئيس أريستيد على العودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، إنما يزيدون من العقبات أمام التسوية التفاوضية للأزمة.

إن حالة حقوق الإنسان لم تكن أخطر مما هي الآن كما ورد في تقرير الأمين العام عن هايتي. فأعمال العنف لم تتزايد فحسب، بل أصبحت ترتكب الآن علنا - مما يثبت أن مرتكبيها يتمتعون بالحصانة الكاملة. ويسود مناخ من الخوف، يغذيه عمدا مساعدو الشرطة في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي يستحيل معه أن يحيا الناس حياة طبيعية بأي شكل. وإن الحكومة، التي رحب بعودتها المجتمع الدولي كخطوة حيوية على طريق عودة النظام الدستوري، لم تكن أبدا في موقف يسمح لها بالسيطرة الفعالة على جهاز الدولة. واليوم، يهدد رئيس الوزراء روبرت مالفال بالاستقالة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر إذا لم تتحقق حتى ذلك الوقت أي خطوات من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز، الذي لا يزال هو الإطار القانوني الوحيد الصحيح لتسوية الأزمة.

يعتقد بعض الناس أن استمرار هذه الأزمة يتحدى هذه المنظمة في الصميم. كيف يمكن لمجموعة من الأفراد أن تسيطر على شعب بأكمله وأن تجعله رهينة وأن تتحدى المجتمع الدولي بكل ازدراء؟ تواجه الأمم المتحدة مشكلة تتعلق بسلطتها المعنوية وقدرتها على فرض الاحترام لقراراتها. إن مصداقية المنظمة في كفة الميزان.

وفي الوقت الذي يتزايد فيه التزام الأمم المتحدة - بسبب الدبلوماسية الوقائية - بتسوية الصراعات، فإن هذا الازدراء من جانب الطغمة العسكرية في بورتوبرينس المتمثل في رفضها السماح بوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي يمكن تترتب عليه عواقب خطيرة على عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم في المستقبل. وهذا هو السبب الذي من أجله نعتقد أن الاجراءات الفعالة مطلوبة، بهدف فرض الالتزام الكامل باتفاق جزيرة غفرنرز.

وفي هذا الصدد، نرحب باهتمام بالاقتراح الفرنسي الداعي إلى عقد اجتماع لأصدقاء الأمين العام الأربعة في باريس في يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر بهدف مناقشة المقترحات الجديدة التي تدعو إلى ضمان احترام هذا الاتفاق. ونحن نشجع من صميم قلوبنا جميع البلدان المعنية على الاستجابة لهذه الدعوة، ونأمل أن يوفر هذا الاجتماع أحكاما قاطعة لا لُبس فيها تبين تصميم المجتمع الدولي على استئناف عملية العودة إلى النظام الدستوري.

وينبغي أن تتجلى رسالة المجتمع الدولي هذه في تنفيذ تدابير الحظر التي فرضها مجلس الأمن في القرار ٨٤١ (١٩٩٣) تنفيذا دقيقا وفعالا. وفي الوقت الراهن، فإن هذا هو السلاح الوحيد المتاح للمجتمع الدولي لإرغام الانقلابيين على احترام اتفاق غفرنرز أيلاند. ونحن على يقين من أن الحظر الحقيقي المصحوب بآلية رصد موثوق بها، تدبير من شأنه أن يسفر عن نتائج سريعة وملموسة.

إن الحكومة واعية تماما بالآثار المترتبة على مثل هذا التدبير. إلا أن شعب هايتي، الذي شهد حلمه بالديمقراطية والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي وهو يتلاشى يوما بعد يوم، يظهر منذ بداية الانقلاب تصميمه على دفع أي ثمن مطلوب لكي تتمكن هايتي من أن تصبح مرة أخرى دولة قائمة على سيادة القانون، وذلك بدءا بعودة الرئيس أريستيد. وقد أعلن الشعب أنه مستعد لأن يعاني من أجل الديمقراطية ما دام هناك أدنى أمل في استعادته لكرامته وحريته.

ونظرا لأنني قد عملت مع المنظمات غير الحكومية قبل تعييني وزيرا للخارجية، فإن خبرتي الميدانية تسمح لي بأن أقول إنه لا يمكن أن يكون هناك مجال للمقارنة بين معاناة الشعب اللانهائية على أيدي المؤسسة العسكرية والقوات المدنية التابعة لها، وبين العواقب السلبية التي يمكن أن تترتب على الحظر المؤقت فيما لو طبق هذا الحظر تطبيقا صارما.

ولقد تقدمت بعض البلدان بفكرة تدعو إلى تنظيم برامج للمساعدة الإنسانية الطارئة رغبة في تقليل آثار الحظر على قطاعات السكان الأكثر قابلية للتأثر. ونحن في غاية الامتنان لتلك البلدان. وبالرغم من ذلك، فإن مثل هذه المبادرة لا يمكن التفكير فيها إلا إذا تيقنا تيقنا تاما من أن هذه المساعدة لن تعزز سلطة المؤسسة العسكرية والانقلابيين، وإذا تيقنا من أن آليات التوزيع والمراقبة الدقيقة سوف تكفل وصول هذه المساعدة إلى ضحايا القمع دون غيرهم.

ويتزايد الآن الاعتراف بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بوصفهما مبدأين أساسيين لمجتمعنا. وعلى عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أدبية تفرض عليه أن يساعد على تعزيز واحترام هذين المبدأين، المذكورين في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي سياق العلاقات الدولية، أصبحت الحالة في هايتي، حيث تتواصل انتهاكات حقوق الإنسان ولا تحترم إرادة الشعب، حالة تمثل مفارقة تاريخية بمعنى الكلمة. ولا يمكن، لطغمة محلية تعتمد

على القوة الغاشمة في استغلال البلاد، أن تنكر على الشعب الهايتي حقه في السلم والتقدم الاجتماعي اللذين تتطلع إليهما الشعوب جمعاء.

إن عودة الديمقراطية وحدها هي التي ستسمح لنا بالخروج من هذه الحلقة المفرغة القائمة على العنف والفقر المدقع اللذين يعاني منهما هذا البلد منذ استقلاله. ويعتمد شعب هايتي على التضامن الدولي لكي يعاونه على استعادة حقه المشروع في تحديد مصيره بنفسه.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):
في هذه المناسبة، نناقش الحالة الدقيقة المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. ويساور بلدي قلق شديد على اتجاه الأحداث في ذلك البلد في الآونة الأخيرة. وأن الحالة المبشرة بالخير إلى حد ما التي سادت هناك منذ بضعة أسابيع، بعد توقيع اتفاق "غفرنرز أيلاند"، حيث انتظر الناس العودة إلى النظام الدستوري الكامل وإعادة تنصيب الرئيس جان - برتراند أريستيد، لم تعد سائدة بسبب ما أبدته سلطات الأمر الواقع من ممانعة ظاهرة في تسليم السلطة، وهي السلطة التي لا تزال تلك السلطات متمسكة بها على نحو غير قانوني.

وبسبب مناخ العنف وانعدام الأمن في هايتي الذي يتفاقم يوميا، تقلص الوجود الدولي هناك، المتمثل في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، بحيث اقتصر على الحد الأدنى الضروري. وفي الوقت نفسه، لا يزال شعب هايتي يتعرض لانتهاك ما له من حقوق الإنسان انتهاكا خطيرا متكررا، في صورة اعتداءات فيها انتهاك للسلامة الجسدية والسلامة الشخصية وأعمال ترهيب واعتقال تعسفي وسجن غير قانوني وتعذيب.

وواضح من التقرير المرحلي المقدم من البعثة المدنية الدولية (A/48/532 و Add.1)، أن السلطات المسؤولة عن صيانة النظام العام غير مستعدة لإنفاذ الاحترام الواجب لحقوق الإنسان المكفولة بموجب الدستور والمعاهدات الدولية التي انضم إليها البلد. إن انتهاك حقوق الإنسان العشوائي المنتظم على هذا النحو انتهاك لم يفلت منه أي قطاع من قطاعات السكان المدنيين في هايتي.

وإزاء هذه الصورة البالغة الكآبة، قرر بلدي أن يقوم، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، بدور فعال في التحقق من تطبيق الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

ومن الواضح أن حسن النية واحترام الالتزامات ليسا قيمتين عزيزتين على من يواصلون الإمساك بمقاليد السلطة على نحو غير قانوني، وهذا ما تجلى طوال المفاوضات التي رأسها المبعوث الخاص المعين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية. وينبغي الآن استكمال المفاوضات ومواصلتها بالقيام، نيابة عن المجتمع الدولي بأسره، بصبر وجَلد بممارسة ما يلزم من الضغط.

ولقد حاول بلدي أن يكون واضحا كلما أعرب عن آرائه بشأن هذه المسألة. واليوم نولي أيضا أولوية عاجلة لمسألة عودة النظام الدستوري في هايتي. ولا يمكننا أن نوافق على أي حل لا يستند إلى هذه الفرضية الأساسية. إن شعب هايتي يستحق حكما مشروعا على يد سلطات آتية إلى الحكم بانتخابات حرة تماما، ونزاهتها محققة دوليا بواسطة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

وينبغي أن يحدث ذلك كله في مناخ تسوده المصالح الأساسية والمرونة المعقولة، وبالطبع خضوع القوات المسلحة بوضوح للسلطة المدنية، كما يقضي بذلك القانون. لهذا، تؤيد مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بقوة مشروع القرار A/48/L.35 الذي عرضه ممثل إكوادور منذ بضع دقائق.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لا تزال الحالة في هايتي تشكل مصدر قلق عميق. والتفاؤل الذي شعرنا به مع إبرام اتفاق جزيرة غفرنرز في تموز/يوليه الماضي قد تلاشى بسبب رفض قادة هايتي العسكريين الوفاء بالتزامهم. والواقع أنهم منذ وقّعوا ذلك الاتفاق وهم يوجهون كل أعمالهم لمنع الحكومة الدستورية من العودة إلى السلطة. وتضم اليابان صوتها إلى صوت الدول الأعضاء الأخرى في إدانة محاولات العسكريين تعطيل الجهود الرامية إلى استعادة الديمقراطية في هايتي.

وقد أعلن مجلس الأمن في مناسبات عديدة أن اتفاق جزيرة غفرنرز يشكل الإطار السليم الوحيد لحل الأزمة القائمة في هايتي، وهي أزمة تهدد السلم والأمن في كل المنطقة. وترى اليابان أن تنفيذ الاتفاق بأحكامه التي تدعو إلى عودة القس جان برتراند أريستيد بصفته رئيس جمهورية هايتي المنتخب شرعيا، يمثل

السبيل إلى استعادة الديمقراطية في هايتي، ولذا فإنها تحث كل الأطراف المعنية على بذل جهود مخلصة لتحقيق ذلك الهدف.

ومن الأهمية بمكان أن يعرف شعب هايتي أن المجتمع الدولي لن يتخلى عنه أبدا في نضاله لاستعادة حقوقه الأساسية وحرياته الديمقراطية. وإنني أدعو الدول أعضاء الأمم المتحدة أن تتوخى الإجماع في تأييد ذلك النضال.

ومن الدلائل المشجعة في نظر اليابان ما تبديه منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة من تفان لا يكل لصالح قضية الديمقراطية في هايتي. ونحن نثني ثناء حارا على الجهود المتجددة التي يبذلها السيد دانتي كابوتو، والتي، إن نجحت، ستقربنا كثيرا من حسم الأزمة السياسية في هايتي. وسيؤدي النجاح في هايتي بدوره إلى توفير نموذج للعمل المنسق الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المستقبل.

واسمحوا لي في الختام بأن أشيد إشادة بالغة بالأمين العام ومبعوثه الخاص، وأن أؤكد مجددا دعم اليابان المستمر لجهودهما الهامة. وتشعر اليابان بالثقة بأنهما سينجحان في نهاية المطاف، وأن شعب هايتي سيتمتع بالحقوق والحريات التي يتسم بها المجتمع الديمقراطي. فالوقت والعدالة في صف ذلك الشعب.

السيد فلتشيز آشر (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

إننا نشارك في هذه المناقشة المتعلقة بالأزمة في هايتي بالنيابة أيضا عن غواتيمالا، والسلفادور وهندوراس، وكوستاريكا. لقد اشتركنا في عدد من أمثال هذه المناقشة في محافل شتى. ونحن نفعل ذلك الآن على أمل أن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي يتعين فيها على الجمعية العامة أن تتناول هذه الحالة الخطيرة، لأننا نعتقد أنه لا بد من التوصل على وجه الاستعجال إلى حل لهذه الأزمة التي يعانيها شعب هايتي.

لقد سررنا في عام ١٩٩٠ عندما قام شعب جمهورية هايتي الشقيقة، التي كانت بصدد الانضمام وقتئذ إلى الأعداد المتزايدة من البلدان التي تعتنق الديمقراطية، وبانتخاب القس جان برتراند أريستيد رئيسا شرعيا لجمهوريته بأغلبية ساحقة. وقد فعل ذلك في عملية انتخابية كانت الأولى من نوعها في تاريخ هايتي المضطرب، وقد أجريت تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

لقد اعتقدنا آنذاك أن عهد الدكتاتورية والمحسوبية الذي خلّف الحرمان والإرهاب لشعب هايتي قد وصل إلى نهايته. ولكن من المؤسف، كما نعرف جميعا، أن الديمقراطية التي كانت ما زالت في مهدها في هايتي لم تصمد لأكثر من بضعة شهور، لأن مجموعة من الضباط العسكريين أطاحوا بالقوة بالرئيس أريستيد وحكومته الديمقراطية في انقلاب عسكري وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، متّبعين أسلوبا كان يُعتقد أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد نبذته تماما، أسلوبا كان يجب أن ينزوي في صفحات التاريخ.

إن بلداننا لم تتردد لحظة واحدة في الانضمام إلى جميع البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبقية المجتمع الدولي، في شجب وإدانة ذلك الانقلاب العسكري. وها نحن نكرر تلك الإدانة مرة أخرى هنا أمام الجمعية العامة. وفي ضوء تلك الأحداث المؤسفة التي أطاحت بإرادة شعب هايتي المعرب عنها في صناديق الاقتراع، وافقت الأمم المتحدة وأمينها العام على اتخاذ التدابير اللازمة، بالتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية، لتحقيق الاستعادة الكاملة للديمقراطية وعودة الرئيس الدستوري إلى هايتي.

وبلداننا التي نجحت في أن تحل، بالمفاوضات والحوار، صراعا دام طويلا، ترحب بهذا القرار، وتؤيد مبادرات منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة المتعلقة بهايتي، لأننا رأينا مدى النجاح الذي يمكن تحقيقه عندما تعمل منظمتنا الإقليمية في تعاون وثيق مع المنظمة العالمية لإيجاد حل سلمي لهذا الصراع. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نحرص ـ منذ أن عيّن الأمينان العامان للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية السيد دانتي كابوتو السياسي الأرجنتيني البارز الذي نعرب اليوم مرة أخرى عن ثقتنا فيه ونقدم تأييدنا له ـ على دعم كل الإجراءات والمفاوضات الرامية إلى تحقيق حل سياسي في هايتي يتوج بعودة حكومة الرئيس المنتخب ديمقراطيا، وبالتالي عودة العسكريين إلى ثكناتهم التي ما كان ينبغي لهم أن يغادروها أصلا.

لقد أيدت بلداننا والمجتمع الدولي ككل تأييدا غير مشروط إيفاد البعثة المدنية الدولية إلى هايتي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، نظرا لأن هذه البعثة استطاعت خلال وجودها في أنحاء مختلفة من البلاد

أن تنفذ ولايتها المتمثلة في بدء عملية تساعد على تخفيف جو التوتر، ورصد حالة حقوق الإنسان، والتمكين لعودة نظام مدني قائم على حكم القانون.

والواقع أن تقارير تلك البعثة هي التي أدت بالمبعوث الخاص والأمين العام ومجلس الأمن إلى الاستنتاج الخاص بضرورة فرض الجزاءات الاقتصادية بهدف توجيه رسالة واضحة إلى الذين انتهكوا النظام الدستوري في هايتي، تفيدهم برغبة المجتمع الدولي في أن يتخلى المسؤولون عن الانقلاب العسكري عن مصالحهم الشخصية وأن يغلّبوا مصالح بلدهم بالحضور إلى طاولة التفاوض من أجل تحقيق العودة السريعة للأوضاع الطبيعية إلى هايتي.

ولقد رحبنا بالتوقيع على اتفاق جزيرة غفرنرز، الذي كان قد حصل على موافقة كل من الرئيس أريستيد والجنرال سيدراس نفسه والذي رتب عملية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة في هايتي، كما رحبنا بميثاق نيويورك الذي وقّعه بعد ذلك ممثلو البرلمان الهايتي، باعتبارهما يمثلان الخطوات الأولى في عملية لبعث الأمل لدى شعب هايتي، الأمل في استعادة الديمقراطية في بلده. وبالمثل، أدى تعيين السيد روبرت فالغال بعد ذلك رئيسا للوزراء وتصديق البرلمان الهايتي على ذلك التعيين إلى تهيئة الأسباب التي دعت الأمين العام وممثله الخاص إلى أن يوصيا مجلس الأمن بتعليق نظام الجزاءات الذي كان قد فرضه على هايتي.

إن تعليق الجزاءات يبين رغبة المجلس في تشجيع الأطراف على الامتثال للطلبات الواردة في قراراته على أن يكون مفهوما أن جميع الأطراف سوف تمتثل للالتزامات الأخرى التي تعهدت بها.

ولسوء الطالع تبددت الآمال، التي شارك فيها المجتمع الدولي وشعب هايتي، في إيجاد حل مبكر للحالة الحرجة في هايتي. إن في الأحداث التي جرت في الشهور الأخيرة وما تضمنه تقرير الأمين العام ما يؤكد عدم توفر الإرادة السياسية لدى السلطات العسكرية في هايتي التي لم تكتف بانتهاك الاتفاقات والالتزامات المضطلع بها، وبصفة خاصة الفقرات ٧ و ٨ و ٩ من اتفاق "غفرنرز أيلاند" التي تقضي باستبدال رئيس الشرطة والقائد الأعلى للقوات المسلحة قبل عودة الرئيس أريستيد، بل عمدت أيضا إلى عرقلة وزع بعثة الأمم المتحدة.

لقد تابعت بلادنا بقلق عميق تدهور الحالة في ذلك البلد الكاريبي الشقيق الذي تنتهك فيه حقوق الإنسان على نطاق واسع ومطرد، حسبما جاء في تقرير الأمين العام. وتتراوح تلك الانتهاكات بين القيام بحملات تخويف مكثفة ضد وسائط الإعلام، وارتكاب أعمال العنف ضد المشتغلين بالصحافة وهي تتضمن سجلا لا ينتهي لحالات الاختفاء التعسفي والسجن بصورة غير قانونية والتعذيب، وزيادة كبيرة في عدد جرائم القتل والوفيات المشبوهة، نذكر منها قتل السيد أنطونيو غاميري، وهو من معاوني الرئيس أريستيد المقربين، والسيد غي مالاري وزير العدل. إن معظم هذه الانتهاكات تُركت بلا عقاب، ويمكن أن تعزى مباشرة إلى أعضاء في القوات المسلحة أو إلى جماعات على صلة بالقوات المسلحة.

إن تقرير الأمين العام الذي ينبه إلى الخطر، والمعروض أمام الجمعية الآن يشكل نداء عاجلا لاتخاذ تدابير جديدة بغية إرسال رسالة لا لبس فيها إلى القادة العسكريين في هايتي الذين يتحدون سلطة مجلس الأمن والمجتمع الدولي ممثّلا في الجمعية العامة.

ولا يمكننا أن نسمح باستمرار الحالة القائمة استنادا إلى الأمر الواقع في هايتي، ولا يمكننا أيضا أن نسكت على أعمال التخويف التي ترتكب ضد بعثة الأمم المتحدة، مثل الأعمال التي بلغت أوجها في الحوادث الخطيرة التي جرت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر عندما لم يسمح لفرقة الأمم المتحدة بالنزول إلى البر. إننا نتفق مع الأمين العام في أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي تعتمد على التعاون الكامل والنشط من طرفي اتفاق "غفرنرز أيلاند" كليهما، ويسعدنا أن نعرف أنه على استعداد، بمساعدة ممثله الخاص وبناء على طلب مجلس الأمن، لمواصلة جهوده لإحداث تغيير في موقف السلطات القائمة في هايتي استنادا إلى الأمر الواقع ولضمان تنفيذ اتفاق "غفرنرز أيلاند".

إن بلادنا تؤيد دون تحفظ القرارات التي اتخذها مجلس الأمن أخيرا بشأن هذا الموضوع. ولئن كنا في هذا الصدد ندرك آثار الجزاءات الاقتصادية على شعب هايتي، فإننا نعتقد أن تجديد تلك الجزاءات رغم قسوته هو الخيار الوحيد الذي تركه لنا العسكريون. إن أحداث ١١ تشرين الأول/اكتوبر التي منع فيها وزع جزء من المكون العسكري لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، بالإضافة إلى عدم الامتثال لاتفاق "غفرنرز أيلاند"، والحالة المؤسفة لانتهاكات حقوق الإنسان، كل هذا أدى إلى اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٨٧٣ (١٩٩٣)

الـــذي بموجبـــه أعيد فرض الجزاءات الاقتصادية على هايتي.

وفي الختام، تود حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس أن تجدد تأييدها للحكومة الشرعية في هايتي. ولا يساورنا شك في أنه سيأتي اليوم الذي تعود فيه الحكومة المنتَخبة بطريقة ديمقراطية. ويجب على المجتمع الدولي في هذا الوقت ألا يتردد في إدانـــة الأعمـــال التي يرتكبها القادة العسكريون في هايتي متحدين بها العمل الذي تضطلع به منظمتنا. إن بلادنا تكرر التزامها بالإجراءات المتخذة في منظمة الدول الأمريكية وفي الأمم المتحدة. ونتطلع إلى اليوم الذي تعود فيه الديمقراطية إلى هايتي، وفي هذا الوقت سنكون على استعداد لدعـــم شعب هايتي وحكومة هايتي في عملية المصالحـــة وإعادة التعمير وإعادة التنشيط في ذلك البلد الشقيق، وسوف نحتفل مع بقية البلدان في المجتمع الدولي بانتصار الديمقراطية على أسنة الحراب.

السيدة جاغان (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بشأن البند ٣١ من جدول الأعمـــال "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" بالنيابة عن الدول الـ ١٢ في المجموعة الكاريبية الأعضاء فـــي الأمم المتحدة وهي: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجـــزر غريناديـــن، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينـــادا، وبلدي غيانا. وسأتكلم أيضا بالنيابة عن سورينام.

إن معاناة الشعب الهايتي على أيدي العسكريين الهايتيين مدعاة لقلقنا البالغ. ولا بد أن تتوقف دكتاتورية القوات المسلحة في هايتي، وهي المسؤولة عن الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان في ذلك البلد، ويجب ألا تموت الديمقراطية في ذلك البلد الذي قاد الطريق إلى الحرية، بوصفه أول جمهورية حرة تنشأ في منطقة الكاريبي.

لقد ابتهج العالم في عام ١٩٩١ عندما مارس شعب هايتي حقـــه الدستـــوري بعد عدة سنوات من العناء السياسي والاقتصـــادي والاجتماعي. بيد أن طموحاته لم تدم طويلا فقد أبعِد الرئيس جان برتراند أريستيد عن السلطة بالقوة بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بواسطـــة القـــوات المسلحة لبلاده وكانت تلك ضربـــة مشينـــة للحريـــة والديمقراطية في منطقـــة الكاريبي.

ومنذ حدوث الانقلاب في هايتي لم تتوان بلدان منطقة الكاريبي عن رفع صوتها استنكارا لاغتصـــاب الديمقراطية في هذا البلد الكاريبي الشقيق. وقد شاركنا في مبادرات دبلوماسية وسياسية داخل منظمة الدول الأمريكية وفي الأمم المتحدة على أمل أن يتم تـــدارك تلك المأساة بشكل ودي. وكان ما نتعشمه بإخـــلاص هو أن تكون تلك الجهود قد أسفرت الآن عن عودة حكومة الرئيس أريستيد المنتخَبة على نحو ديمقراطي. ويقلقنا أن هذا الأمل لم يتحقق بعد.

ونظرا لقربنا الجغرافي وصلتنا التاريخية الطويلة، فإن بلدان منطقة الكاريبي تربطها بهايتي أواصر صداقة تقليدية. كذلك فإن هايتي لها مركز المراقب في المجموعة الكاريبية كما أنها تشارك في مجالات عديدة للتعاون الإقليمي.

لذلك فإن التطورات التي تحدث في هايتي تثير قلقنا ونحن حريصون على ألا تؤدي الى زعزعة الاستقرار في وسطنا. ونظرا لأن منطقة الكاريبي تتكون من دول صغيرة وضعيفة فإنها معرضة على نحو كبير لجميع أشكال التهديدات الخارجية.

إن عددا كبيرا من التقارير، بما في ذلك تقرير الأمين العام (A/48/532 و Add.1 و Add.2) والتقرير (A/48/561) بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي، تحدثنا عن الاعتقالات التعسفية غير القانونية الواسعة النطاق التي لاتزال تجري في هايتي، والتي تصاحبها دائما كما ورد في التقارير أعمال تعذيب أو معاملة سيئة أخرى. ويقال إنه يدخل في عداد الضحايا كل شخص يشتبه في تأييده للرئيس اريستيد وكل الذين يدافعون عن أشخاص من ناقدي السلطات الحالية، وكذلك الطلاب والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، ورجال الدين، والراهبات، وقادة المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، وجميع الذين يشتركون في أنشطة المعارضة.

ويذكر التقرير أيضا أن القمع:

"يظل محتدما في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في بورت - أو - برنس، ...بل ويمكن اعتبار مجرد احتياز أو توزيع صور للرئيس أريستيد سببا للتوقيف. وبناء على المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، يعتقد أن عدد الأشخاص الذين قتلتهم القوات المسلحة الهايتية منذ انقلاب أيلول/سبتمبر ١٩٩١، بما فيها الجيش والشرطة وأنصارهما المدنيون، يرتفع الى ٠٠٠ ٣. وبناء على

قول أحد المصادر، من الصعب تقييم العدد الفعلي لعمليات القتل السياسي ودون محاكمة، لأن السلطات القضائية نادرا ما تجري تحقيقات جنائية في أي من الوفيات المشتبه فيها، بما فيها تلك التي تتسم بالعنف مثل القتل، سواء كانت سياسية أو غير سياسية" (A/48/561، الفقرة ٣١)

"وتواصل قوات الأمن ابتزاز الأموال من أفقر الأشخاص الذين يدفعون لتجنب وقوع التوقيف التعسفي والضرب وسوء المعاملة، أو لتحقيق الإفراج عنهم من السجن. وأرغمت عمليات الابتزاز هذه بعض الضحايا على بيع جميع ممتلكاتهم أو تسليم سندات ملكيتهم لأراضيهم بغية دفع مبالغ فديتهم، مما زادهم فقرا على فقر". (A/48/561، الفقرة ٣٢)

ومما يزعج بلدان المجموعة الكاريبية بصورة متزايدة، الخسائر المستمرة في أرواح الوطنيين الذين يسعون إلى تحسين حياة اخوانهم من المواطنين. والقتل الوحشي لوزير العدل، غي مالاري، يدلل بما لا يدع مجالا لأي شك منطقي، أن العسكريين في هايتي لا يفكرون في إعادة الديمقراطية في الوقت الراهن.

والأسوأ من ذلك، أن المزيد من انتهاكات الحق في الحياة والسلامة البدنية، لا يزال يرتكب في هايتي هذا العام. فوفقا لما جاء على لسان المقرر الخاص في الوثيقة A/48/561، فهذه الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها القوات المسلحة في هايتي كانت:

"... في المقام الأول بهدف تقييد أو حظر ممارسة حرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات السلمية. وعرضت على المقرر الخاص حالات للإعدام دون محاكمة ووقوع عنف بدني واضطهاد ومضايقة للأشخاص. ويظل الأشخاص الذين يشتبه في تأييدهم للرئيس أريستيد مستهدفين بصفة خاصة، شأنهم شأن أعضاء النقابات العمالية، والمنظمات الشعبية، ورابطات الأحياء، إلى جانب المواطنين البسطاء الذين دفع بهم سوء حظهم إلى الأماكن الخاطئة في الوقت الخاطئ. ولا يحظى الأطفال والنساء والشيوخ بحصانة من العنف". (A/48/561، الفقرة ٣٣)

وهذه الأعمال التي ترتكبها القوات المسلحة في هايتي تتعارض وروح الديمقراطية التي تجتاح المنطقة. ومما يكتسي أهمية قصوى في العملية الديمقراطية، هو كفالة الإبقاء على روح الحرية حية في هايتي.

وشعب هايتي الشجاع الذي يسعى إلى الحرية، والذي يضطر إلى الهرب من القهر العسكري، يواجه تحديات خطيرة عند هربه عبر بحر الكاريبي. ومشهد العديد من البؤساء الذين يتطلعون إلى التنفس بحرية ويتشبثون بالزوارق الهزيلة بصورة خطرة، على أمل العثور على ملاذ آمن، لابد وأن يوخز ضمير الإنسانية. ومع ذلك، مازال شعب هايتي ينتظر أن يستيقظ ضمير العالم، حتى يستعيد كرامته وحريته. فهل يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الوقوف مكتوف الأيدي بينما تنتهك الأنشطة غير المشروعة التي يزاولها رجال يرتدون الزي العسكري الرسمي في هايتي كل معايير السلوك الدولي السوي؟

عندما وقع اتفاق جزيرة غفرنرز من جانب راؤول سيدراس في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، للسماح بعودة حكومة الرئيس أريستيد المنتخبة بالطرق القانونية والديمقراطية، أتاح هذا الاتفاق أيضا أن يرفع مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على هايتي. فقد كان هذا الاتفاق قائما على الاعتراف المتبادل بمنصب وسلطة الشخصيتين الأساسيتين في الأزمة. وكان على الجنرال سيدراس أن يعترف بالسيد أريستيد رئيسا للجمهورية، وأن يعترف الأخير بدوره بالجنرال سيدراس بوصفه قائد القوات المسلحة في هايتي. ووفقا للإعلان الرسمي الوارد في اتفاق جزيرة غفرنرز:

"يوافق رئيس الجمهورية والقائد العام على أن هذه الترتيبات تمثل حلا مرضيا للأزمة القائمة في هايتي وبداية لعملية مصالحة وطنية. وهما يتعهدان بالتعاون التام في مرحلة الانتقال السلمي إلى مجتمع ديمقراطي مستقر يستطيع فيه جميع أبناء هايتي أن يعيشوا في مناخ من الحرية والعدل والأمن واحترام حقوق الإنسان". (A/48/975، الفقرة ٥)

ومن المسلم به على نطاق واسع أن السلطات العسكرية في هايتي لم تنفذ الجزء الخاص بها من الصفقة، رغم أن الأمم المتحدة نفذت الجزء الخاص بها، والمتمثل في رفع الجزاءات بعد تولي رئيس الوزراء روبير مالفال منصبه.

ومن ثم، فهناك مهمة كبيرة تنتظرنا - وهي استعراض ما تم فعله، وتقييم النجاحات والاخفاقات، والتخطيط للمستقبل، رغم الحقيقة المروعة المتمثلة في وجود نظام عسكري غير شرعي يتعدى على الارادة المعلنة لشعبه، ومبادئ ومعايير الديمقراطية، وضمير الإنسانية الدولي.

وقد رحبت بلدان المجموعة الكاريبية بإعادة فرض الجزاءات على الديكتاتورية العسكرية في هايتي في محاولة جديدة لإرغامها على التخلي عن السلطة وإعادة تنصيب حكومة جان برتراند أريستيد المنتخبة بالطرق القانونية. ومع ذلك، مازال القلق يساورنا على وجه الخصوص بشأن محنة جماهير الفقراء في هايتي الذين تضاعفت معاناتهم في ظل الحالة الراهنة. وللتخفيف من بؤسهم، لابد من توفير المساعدة الإنسانية لهم من خلال آلية تكفل توجيهها بشكل أفضل، وتحسين نقلها. وهذه المعونة الداعمة للحياة يجب أن تكون فعالة في تلبية احتياجات المستحقين لها.

إن بقاء الزمرة الحاكمة المستبدة في هايتي يمثل اختبارا صعبا لارادتنا الجماعية، في وقت تحتل فيه حالة الإنسان، بكل أبعادها، مكانا بارزا في جدول الأعمال العالمي. ويجب أن نكون على مستوى هذا التحدي، حتى نكفل أن يكون للقيم السوية الجماعية اليد العليا من أجل أن تسود الديمقراطية في هايتي. ويجب أن نضاعف الجهود لنضع حدا للعملية غير القانونية التي أطاحت بالحكومة المنتخبة واستولت بها على الحكم القوات المسلحة التي لا تحترم إرادة شعب هايتي المعبر عنها بالطرق الديمقراطية.

فهل يمكن أن نسمح بأن يصرف النظر بهذه السهولة عن الإرادة السياسية لشعب هايتي الذي يتعرض لهذا القدر الهائل من الإذلال؟

ولقد أعرب مجلس الأمن والبعثة المدنية الدولية عن قلقهما الخاص إزاء أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات من المجرمين دون عقاب، وفيما يبدو، تحت حماية السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في هايتي أو بموافقتها المعلنة أو الضمنية. ووجود مجموعات شبه عسكرية أو عصابات من الخارجين على القانون يتغاضى عنها جيش هايتي يثير أيضا بالغ الانزعاج. ويجب أن نرفع أصواتنا معا لإدانة هذه الأحداث.

ولا تزال دول المجموعة الكاريبية ملتزمة بهدف هايتي الديمقراطية والحرة، وبالرئيس أريستيد رئيسا للدولة. وفي هذا السياق، أصدرت بلدان المجموعة الكاريبية في اجتماعها المعقود في بورت أوف سبين، بترينيداد وتوباغو، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، نداء من أجل التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونحن نؤيد أيضا الدعوة إلى فرض جزاءات اضافية جديدة أكثر شدة على العسكريين في هايتي. وينبغي أن يقترن فرض هذه الجزاءات باجراءات فعالة تكفل انفاذها. ونحن نرى أن هذه التدابير تتماشى مع هدف إعادة ارساء النظام الدستوري وتوطيد الديمقراطية في هايتي.

ومع ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء الأنباء التي تفيد بارتكاب انتهاكات مستمرة للحظر المفروض على هايتي، ويفزعنا أن الجزاءات الاقتصادية تنتهك برا وبحرا. والدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية تحث بشدة على التعزيز المستمر للجزاءات، وعلى إقرار ضوابط وتوازنات لكفالة وقف هذه الانتهاكات. ونحث المجتمع الدولي بشدة على أن يضاعف الجهود التي يبذلها من أجل الاطاحة بالحكومة العسكرية غير الشرعية وغير الديمقراطية في هايتي، وعلى ألا يدخر جهدا من أجل إعادة الرئيس أريستيد إلى الحكم بوصفه حاكم بلده القانوني والشرعي من الناحية الديمقراطية.

وترى الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية أن وجود البعثة المدنية وبعثة الأمم المتحدة في هايتي أمر أساسي لإحراز تقدم صوب استئناف تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز. ولهذا، فمما له أهمية قصوى إرساء الظروف الضرورية لوزعهما بأكبر قدر من الاستعجال. ونعتقد أن هذه خطوة هامة يجب اتخاذها دون إبطاء.

لقد دخلنا مرحلة جديدة وصعبة من عملية استعادة الديمقراطية في هايتي. وتواجه الأمم المتحدة، مرة أخرى، تحديا هائلا في ممارسة ولايتها في صيانة السلم والأمن الدوليين. ولهذا، تناشد بلدان المجموعة الكاريبية المجتمع الدولي أن يعمل، عن طريق الأمم المتحدة، على مضاعفة جهوده من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وستواصل بلدان المجموعة الكاريبية تقديم دعمها المخلص لهذا الجهد، وستقدم المساعدة بكل السبل الممكنة لضمان عودة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا إلى هايتي.

ولا يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يتحملا فشل هذا الجهد المبذول لمساعدة شعب شجاع

مرسته المعارك، على كسر قبضة القهر والذل الخانقة، وعلى النهوض بحرية وكرامة في ظل العملية الديمقراطية. وفي هذا السياق، يتحتم على الأمم المتحدة أن تتخذ اجراء بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، فمستقبل شعب وأمة معرض للخطر، وكذلك مصداقية هذه المنظمة وآلية الأمن الجماعي فيها.

إن الوقت لم يفت بعد لأن تتصرف الأمم المتحدة - ومن واجبها الحتمي أن تتصرف - لكي تضمن ألا يصبح ماضي هايتي هو كل مستقبلها. ونحن نحث على اعتماد مشروع القرار هذا.

السيد سالاندر (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم البلدان النوردية الخمسة، أيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج، وبلدي السويد.

إن ما يحدث في هايتي أمر محزن للغاية. فقد سحقت إرادة شعب هايتي بالانقلاب الذي حدث قبل عامين عندما أطيح بالرئيس المنتخب ديمقراطيا، جان برتراند أريستيد. ومنذ ذلك الحين، بذل المجتمع الدولي جهودا مستمرة - وإن كانت غير مجدية - لإعادة الحكومة الشرعية.

وتشيد البلدان النوردية بمساعي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لايجاد حل للأزمة في هايتي. ويحظى السيد دانتي كابوتو، الممثل الخاص للأمين العام، بتأييدنا الكامل.

عندما وقع اتفاق جزيرة غفرنرز قبل أشهر قليلة، تجددت آمالنا في عودة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى هايتي سريعا. وكان الهدف من الاتفاق تمهيد الطريق لعودة الرئيس أريستيد وإعادة النظام الدستوري إلى البلد. وكان من شأن المساعدة التقنية والتعاون الدولي أن يأتيا من عدة جهات ولا سيما عن طريق بعثة الأمم المتحدة في هايتي، المسؤولة عن المساعدة على التحديث اللازم للقوات المسلحة وإنشاء شرطة مدنية جديدة.

وقد أظهر المجتمع الدولي حسن نيته عندما علق الجزاءات من أجل المساعدة على تهيئة مناخ سياسي يشجع على المفاوضات والمصالحة.

وتمثلت استجابة القادة العسكريين في بورتو برنس في تجاهل اتفاق جزيرة غفرنرز وفي التحدي السافر للمجتمع الدولي. وتدين البلدان النوردية عدم استعداد القادة العسكريين في هايتي للامتثال لالتزاماتهم. ونحثهم بقوة على إعادة النظر في موقفهم، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ التزاماتهم بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز.

ولابد من إعادة الوجود الكامل للأمم المتحدة في هايتي في أقرب وقت ممكن، كما يجب تهيئة الظروف اللازمة لكي تفي بعثة الأمم المتحدة في هايتي بولايتها.

إن عناد القادة العسكريين في هايتي لم يترك لمجلس الأمن أي خيار غير إعادة فرض الجزاءات على البلد. وتؤيد البلدان النوردية هذا القرار، وتأسف لأن الزعماء العسكريين لم يستفيدوا من الوقت الاضافي الذي أتيح لهم لإظهار استعدادهم للامتثال لكل جوانب اتفاق جزيرة غفرنرز.

والرأي الثابت للبلدان النوردية هو أنه إذا أريد للجزاءات أن تكون فعالة، وجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم قرار مجلس الأمن وتنفذه.

إننا نشعر بالقلق حيال محنة شعب هايتي، ونوافق على تأكيد مجلس الأمن من جديد بأن السلطات العسكرية مسؤولة مسؤولية كاملة عن معاناته. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في هايتي، مما يثير القلق الشديد لدى البلدان النوردية. وقد ازداد عدد حالات الاختفاء والاغتيال والتعذيب والاعتقال التعسفي. وهذه الانتهاكات يرتكبها العسكريون وأفراد الشرطة، بالاضافة إلى ما يسمى "بالملحقين"، وهم مدنيون مرتبطون بقوات الأمن. ويجب أن تتوقف هذه الانتهاكات فورا، كما يجب تسليم من تثبت ادانتهم ليد العدالة. والبلدان النوردية تدين اغتيال وزير العدل في هايتي مؤخرا. يجب التحقيق في هذا الحادث في الحال، واتخاذ الإجراء المناسب ضد المسؤولين عنه.

وبمجرد استرداد النظام الدستوري في هايتي، ستكون الظروف مؤاتية لزيادة التعاون الدولي والمساعدات التقنية. وستشكل الديمقراطية واحترام إرادة الشعب أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هايتي الديمقراطية التي يعاد ادماجها في أسرة الأمم، سيكون من الممكن القيام بمعالجة فعالة للتخلف وأوجه الاجحاف الاجتماعي والاقتصادي التي تمثل

الأسباب الجذرية للمشاكل التي يواجهها هذا البلد التعيس.

وستواصل البلدان النوردية متابعة الحالة في هايتي عن كثب. إن اتفاق جزيرة غفرنرز يرسي الأساس السليم للتطور السلمي والديمقراطي في هذا البلد. وأملنا وطيد في أن يظهر القادة العسكريون - في نهاية المطاف - الإرادة السياسية اللازمة للامتثال للاتفاق. وهذا، فوق كل شيء سيعود بالفائدة على شعب هايتي الذي يعاني.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أطيح برئيس هايتي المنتخب ديمقراطيا، الأب جان برتراند أريستيد، أثناء محاولة للقضاء على الإرادة الديمقراطية لشعب هايتي. ومنذ ذلك الوقت وهايتي تعاني من كابوس مؤلم طويل من القمع والوحشية. ولا يسع كندا إلا أن تعرب عن استنكارها لهذا الوضع. ونؤكد من جديد التزامنا القاطع بإعادة الديمقراطية إلى هايتي. وكندا، بصفتها أحد أصدقاء الأمين العام الأربعة المعنيين بهايتي، تؤكد من جديد تأييدها الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحسم الأزمة في هايتي. وهي عازمة على رؤية هايتي تتبوأ مكانها مرة أخرى في مجتمع البلدان الديمقراطية.

وفي جزيرة غفرنرز، في حزيران/يونيه من هذا العام، تم التوصل إلى اتفاق بين جميع الأطراف، يهدف إلى استعادة الديمقراطية في هايتي. وفي آب/أغسطس، عين الرئيس أريستيد السيد روبرت مالفال رئيسا جديدا للوزراء، كما عين مجلس وزراء جديدا، وفقا للاتفاق. وهذا سمح للأمم المتحدة بتعليق الجزاءات التي سبق أن فرضتها، ومكن منظمة الدول الأمريكية من اتخاذ خطوات مماثلة لرفع التدابير الاقتصادية التي كانت قد اتخذتها. وكان أملنا جميعا أن تستعيد هايتي الديمقراطية بعد وقت قصير.

لكن سرعان ما أصبح واضحا أن السلطات العسكرية في هايتي لا تعتزم احترام الالتزامات التي تعهدت بها في جزيرة غفرنرز. وقد أحبطت تلك السلطات الجهود الرامية إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وأعمالها جعلت من المستحيل على البرلمان في هايتي سن تشريع لإنشاء قوة شرطة جديدة. ومنعت عودة الرئيس أريستيد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وزادت ممارسة التخويف والعنف ضد المؤيدين للديمقراطية. وفي كل خطوة أعاقت سلطات الأمر الواقع تنفيذ الاتفاق، في محاولة مريبة غاشمة للتشبث بالسلطة - وذلك على الرغم من الجهود المتفانية للسيد دانتي كابوتو، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، الذي نجدد تأييدنا الكامل له اليوم.

وإزاء هذه الحالة، لم يجد المجتمع الدولي من بديل سوى إعادة فرض الجزاءات لإجبار أولئك الذين أعاقوا عودة النظام الدستوري في هايتي على الامتثال لالتزاماتهم. ورسالتنا واضحة: إن اتفاق جزيرة غفرنرز كان ولا يزال السبيل المقبول الوحيد لضمان عودة الرئيس أريستيد، واستعادة الديمقراطية في هايتي. ونعتزم العمل لاستكمال العملية التي بدأت في جزيرة غفرنرز.

وما فتئت كندا تبذل قصارى جهدها لإنفاذ التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية دعما للاتفاق. ويتعين على أولئك الذين يواصلون اغتصاب السلطة أن يعلموا أن المجتمع الدولي يقف صفا واحدا في رفضه السماح للطغيان بأن يسود. وسنواصل الحظر وسنعززه إذا لزم الأمر. ولقد أسهمنا بسفن كندية لإنفاذ الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. ومع السماح باستثناءات للرئيس أريستيد ورئيس الوزراء مالفال، قمنا بتجميد أصول دولة هايتي. وفعلنا الشيء نفسه بالنسبة لبعض مؤيدي النظام الحاكم لتنبيههم إلى أن المجتمع الدولي لن يشجع أعمالهم، وإلى أنهم لن يظلوا إلى ما لانهاية بمنأى عن العقاب.

كما تؤيد كندا بالكامل بعثة الأمم المتحدة في هايتي. إن تلك البعثة المنصوص عليها في اتفاق جزيرة غفرنرز، ترمي إلى مساعدة شعب هايتي على أن يبني لنفسه المؤسسات التي ستدعم الديمقراطية. وعندما تسمح الظروف، ستقوم كندا، في إطار ولاية الأمم المتحدة، بإعادة وزع ضباط الشرطة الراكبة الكندية الملكية، في بعثتهم السلمية بوصفهم مراقبين ومدربين، وسنحترم تعهداتنا بالاشتراك في عنصر التعاون العسكري.

إن كندا تشعر بالقلق البالغ إزاء معاناة شعب هايتي بسبب عناد السلطات العسكرية في هايتي. إن عدم احترامها لتعهداتها هو السبب الوحيد لمحنة سكان هايتي. لقد قدمت كندا ٣٠ مليونا من الدولارات في شكل مساعدات إنسانية منذ انقلاب عام ١٩٩١، للمساعدة في تلبية احتياجات أشد قطاعات السكان ضعفا. وكندا على استعداد لزيادة معونتها الإنسانية،

والاشتراك في جهود الأمم المتحدة لضمان وصول هذه المعونة لمن يستحقونها فعلا.

وثمة نتيجة مأساوية أخرى لمحاولة سلطات الأمر الواقع في هايتي تعطيل الديمقراطية الفتية في البلاد. إن حالة حقوق الإنسان في هايتي مروعة حقا. وآخر تقرير للبعثة المدنية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، التي تؤيد كندا بقوة عودتها في وقت مبكر إلى هايتي، يوضح بكل جلاء ما تمارسه السلطات العسكرية الهيتية من قمع ووحشية، ومسؤوليتها عن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان في هايتي.

والصور التليفزيونية التي شاهدناها في الأسابيع القليلة الماضية تعزز بشكل حي ملاحظات البعثة. ففي ١١ أيلول/سبتمبر شهدنا جميعا القتل المدبر للسيد أنطوان إزميري. وبعد ذلك بشهر واحد فزعنا مرة أخرى للاغتيال الوحشي للسيد غاي ماليري، وزير العدل في هايتي.

هذان الاغتيالان، اللذان يرميان إلى تخويف شعب هايتي المؤمن بالديمقراطية، يرمزان إلى الإرهاب والعنف اللذين أصبحا جزءا حقيقيا من الحياة اليومية. إن أعدادا كبيرة من الأبرياء في هايتي قتلوا أو عذبوا في بورتو برنس وفي الضواحي، حيثما وجدت أقل بادرة لمقاومة نظام الأمر الواقع. وقد قتل عدد من شباب هايتي بسبب رفع صور رئيسهم المعزول. ولم تجر أي تحقيقات - ناهيك عن أية محاكمات - في شأن هذه الجرائم.

والمعاملة التي يلقاها الصحفيون الهايتيون تستحق الشجب بشكل خاص. إنهم يعرضون حياتهم للخطر في كل يوم، ويتعرضون للاعتقال والتعذيب، لمجرد محاولتهم الإبلاغ عن أنباء هذا القمع. وعن طريق أعمال التحرش المتمادية والعنيفة غالبا، يمنع البرلمانيون المنتخبون ديمقراطيا من أداء واجباتهم. وحتى حكومة رئيس الوزراء مالفال الشرعية، على الرغم من شجاعتها الفائقة، لم تتمكن من القيام بمهامها. ومن المحزن أن قائمة الانتهاكات طويلة وتدلل بوضوح على أنه في غياب الديمقراطية يحرم شعب هايتي من أبسط الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

(تكلمت بالانكليزية)

وكندا تؤيد مشروع القرار المتعلق بحالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي. إن السلطات العسكرية في هايتي يجب أن تفهم أن المجتمع الدولي يدين بشدة الانتهاك المنهجي لأبسط الحقوق الأساسية لشعب هايتي. ويتعين عليها أن تفهم أن المجتمع الدولي لن يسمح بأن يعاني شعب هايتي بسبب عنادها. وأخيرا، عليها أن تفهم بصفة نهائية أنها لن تنجح في تحدي الإرادة الجماعية لشعب هايتي والمجتمع الدولي. إننا متحدون في عزمنا على استعادة السلطة الشرعية في هايتي وضمان انضمامها إلى دائرة الأمم الديمقراطية.

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد بدأت مناقشة حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي بتقديم مشروع قرار لم نره إلا اليوم. وفي ظل هذه الظروف يود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أن بيانه في المناقشة لا يمس بأي حال من الأحوال موقفه فيما يتصل بمشروع القرار.

بعد قرابة عامين من التعطيل الوحشي للنظام الدستوري في هايتي، أثار توقيع اتفاق جزيرة غفرنرز في ٣ تموز/يوليه من هذا العام، وميثاق نيويورك في ١٧ تموز/يوليه بصيصا من الأمل في استعادة الديمقراطية في ذلك البلد. وكان من شأن تلك العملية أن تتوج بعودة الرئيس أريستيد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وللأسف، وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة للسيد كابوتو المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، لا يزال الرئيس أريستيد منفيا، الأمر الذي يقلل من احتمالات استعادة الديمقراطية في ذلك البلد.

وفي أعقاب الانقلاب الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، فإن المجتمع الدولي الذي أدان هذا الانقلاب إدانة مطلقة، لم يدخر وسعا لمساعدة شعب هايتي في استعادة الديمقراطية. فالجمعية العامة، في القرار ٤٧/٢٠ باء المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أذنت بوزع البعثة المدنية الدولية في هايتي، التي شارك فيها أيضا موظفون من منظمة الدول الأمريكية. وكانت المهمة المبدئية للبعثة المدنية الدولية هي التحقق من الامتثال لالتزامات حقوق الإنسان، والمساعدة في تهيئة مناخ مؤات لإعادة إرساء الديمقراطية في هايتي.

وعلى النحو الوارد في الفقرة ٥ من اتفاق جزيرة غفرنرز، قرر مجلس الأمن، في قراره ٨٦٧ (١٩٩٣)، إنشاء وإيفاد بعثة للأمم المتحدة إلى هايتي

تتألف من مراقبي شرطة ومدربين عسكريين من الأمم المتحدة للمساعدة في تحديث القوات المسلحة في هايتي وإنشاء قوة شرطة جديدة.

وهكذا دللت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشكل واضح على عزم المجتمع الدولي على مساعدة شعب هايتي على استعادة الديمقراطية وتعزيز قاعدتها.

لقد رحب الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاق جزيرة غفرنرز، الذي يؤيده تأييدا تاما. وبعد التصديق على تعيين السيد مالفال رئيسا للوزراء، وتعليق مجلس الأمن للقرار ٨٦١ (١٩٩٣) الخاص بفرض نظام الجزاءات على هايتي، علق الاتحاد الأوروبي الخطوات التي اتخذها تطبيقا لقرار مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣). وأعلن أنه سيستأنف تعاونه مع هايتي.

ومع اقتراب الموعد النهائي لعودة الرئيس أريستيد، كما نص عليه اتفاق جزيرة غفرنرز، من المؤسف أن العنف ساد البلد، ولم تحاول سلطات الأمر الواقع وقفه. إن سلطات الأمر الواقع، بتغاضيها عن انعدام الأمن، لم تمتثل للالتزامات التي قطعتها على نفسها بالتوقيع على اتفاق جزيرة غفرنرز. ولقد حال تدهور انعدام الأمن دون عودة الرئيس أريستيد، وأرغم الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على سحب موظفي البعثة المدنية الدولية، وقوض الجهود المبذولة حتى الآن لإرساء مناخ من الثقة لدى شعب هايتي. وأخيرا، حالت المظاهرات العدائية دون وزع بعثة الأمم المتحدة إلى هايتي، التي كان هدفها دعم استعادة النظام الدستوري. ولذلك يكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على رغبته في رؤية هذه البعثات مرة أخرى متمكنة تماما من الاضطلاع بولايتها التي تعطلت بسبب تفجر موجة العنف في هايتي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي اليوم من جديد إدانته لانبعاث العنف، الذي كان رمزه المحزن اغتيال السيد مالاري، وزير العدل في حكومة السيد مالفال. إن إعادة نظام الجزاءات واحتمال تكثيفه أظهرا أن سلطات الأمر الواقع لن تكسب شيئا من تأخير الاستعادة الكاملة للديمقراطية في هايتي.

وختاما، يذكر الاتحاد الأوروبي من جديد بالحاجة إلى الامتثال لالتزامات اتفاق جزيرة غفرنرز، ويكرر الإعراب عن دعمه لحكومة السيد مالفال الشرعية، والجهود التي يضطلع بها السيد كابوتو، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الأمريكية.

السيد أروسيمينا أ. (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

بالرغم من أن جمهورية بنما تؤيد تماما البيان الذي أدلى به السفير فيلشيز ممثل نيكاراغوا بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى، فإن علاقتنا التاريخية الخاصة بجمهورية هايتي تدفعنا إلى استماحة الجمعية عذرا للإدلاء ببيان منفرد.

ما برحت بنما تنظر بعين القلق إلى تدهور الحالة في هايتي منذ الانقلاب الذي أطاح بالرئيس الدستوري، جان - برتراند أريستيد.

إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في هايتي، بما في ذلك الاعتقالات العشوائية والتعذيب والإعدام دون محاكمة والاستخفاف بالحريات الأساسية، أصبحت اليوم ممارسة معتادة في الحياة اليومية لشعب هايتي الذي طالت معاناته. ولقد اعتقدنا لبرهة أن الاتفاق الموقع في جزيرة غفرنرز يمكن أن ينهي الحالة الشاذة في ذلك البلد الشقيق بما أنه كان يشير إلى نتيجة واعدة.

وعلى الرغم من هذا، فإن عدم امتثال السلطات العسكرية لاتفاق جزيرة غفرنرز والمحاولة غير الشرعية لاستبدال حكومة الرئيس جان - برتراند أريستيد يمثلان تحديا للمجتمع الدولي، بما أنهما ينتهكان الالتزامات المقطوعة. ولقد أظهرت سلطات هايتي العسكرية تجاهلها المطلق للنظام العالمي وافتقارها إلى الرغبة في الانتماء إلى مجتمع الأمم، ليس فحسب بعرقلة عملية ترسيخ الديمقراطية في البلد وإنما أيضا بإلحاق قدر أكبر من المعاناة بشعبه.

وبنما تدرك المأساة التي يعاني منها شعب هايتي الشقيق، لأنها بدورها عاشت هذه المأساة. إن تجربتنا مع الحكم العسكري تجعلنا نقارنها بالحالة في هايتي. لقد عانت بنما في ظل حكومة عسكرية، حكومة شأنها شأن تلك التي في هايتي، بدون مبادئ قانونية أو أخلاقية ترشدها، تجاهلت النظام الدستوري والقانوني الراسخ واقترفت الانتهاكات كما يحلول لها. ولقد وضعت اتباعها وأنصارها في السلطة في فروع الحكومة الثلاثة، التنفيذي والتشريعي والقضائي، وبذلك ضمنت بقاءها في السلطة.

ولم تكن تلك الحكومة العسكرية، شأنها شأن تلك القائمة في هايتي، تحترم حياة الإنسان والحريات الأساسية، وارتكبت ضد شعبها جميع أنواع الجرائم والإساءات والانتهاكات؛ حكومة عسكرية لجأت، على غرار حكومة هايتي، إلى الإرهاب والقمع لتبقى في السلطة؛ حكومة عسكرية، على غرار حكومة هايتي، لم يكن لديها وازع إزاء تدمير البلد اقتصاديا واجتماعيا، والتسبب في جميع أنواع الأضرار ومبدية بذلك تجاهلا كاملا لمعاناة الشعب؛ حكومة عسكرية على غرار تلك الموجودة في هايتي، ناورت ولجأت إلى تفاصيل فنية لنقض الاتفاقات، وبذلك عرقلت جميع المحاولات الرامية إلى ترسيخ الديمقراطية. وباختصار، إنها الحكومة العسكرية التي، على غرار حكومة هايتي، كانت عقيدتها السياسية الوحيدة هي القول المأثور الساخر بأن الواجب الأولي لكل حكومة هو ألا تسقط.

ولحسن الحظ أننا اليوم في بنما قد استعدنا النظام الدستوري والأخلاقي. وشعب بنما الذي يعيش في ظل حكم القانون، يستعد لتجديد حكومته من خلال انتخابات حرة ومكفولة نزاهتها. وبنما تعي تماما عناد السلطات العسكرية وإصرارها على عدم قبول أي تنازلات. ولهذا فهي تؤمن بأنه لن يكفل تطور الديمقراطية سوى حكومة غير عسكرية.

لا يمكننا أن نترك هايتي تلاقي مصيرها. إن عدم حسمنا للحالة في هايتي يعني أننا نشجع العسكريين، أينما كانوا، على انتهاك النظام الدستوري. إن جهود الأمم المتحدة لم تكن كافية. والأعمال الحكيمة والنية الحسنة الواضحة للمبعوث الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية، السيد دانتي كابوتو. لم تستخلص ممن يتحكمون بزمام السلطة في بورتو برنس الرد الذي ينتظره المجتمع الدولي بتلهف. إننا نمتثل للحظر، ولكننا نأمل أن يكون هناك في الأسابيع القليلة القادمة مبادرات أخرى للتوصل إلى حل مؤات للمشكلة في هايتي.

ولهذا نرى أنه يتعين على الجمعية العامة أن تعرب بقوة عن الحاجة إلى تحقيق الإعادة السريعة لحكومة الرئيس جان - براترند أرستيد الديمقراطية، بمقتضى اتفاق جزيرة غفرنرز، وأن ترفض أي محاولة لاستبدال الرئيس الدستوري لهايتي بصورة غير قانونية. وينبغي أن تقوم بذلك بغية توجيه رسالة واضحة إلى العسكريين، في هايتي وفي بلدان أخرى، بأن عليهم أن يفهموا أنه لا يمكنهم أن يبقوا في السلطة من خلال الأعمال غير الشرعية والأكاذيب، وأن مستقبلهم يكمن في العودة إلى أنبل مبادئ المهنة العسكرية، بصفتهم مدافعين عن شعوبهم وضامنين للسلام الاجتماعي. ولقد أعرب آباؤنا المؤسسون عن ذلك بهذه الكلمات:

"إن الأسلحة جلبت لنا الحرية، ولكن القوانين وحدها هي التي يمكن أن تجلب لنا السلام والتقدم".

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

منذ أكثر من عامين أدان المجتمع الدولي بأشد العبارات الممكنة الانقلاب الذي وقع ضد حكومة الرئيس جان - برتراند أريستيد الشرعية. وتصرفت الأمم المتحدة والمنظمة الاقليمية - منظمة الدول الأمريكية - بحزم سعيا لاعادة النظام الديمقراطي والاستقرار للشعب الشقيق في هايتي وهي عضو في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبعد مرور عامين، لم يضعف اهتمام الحكومة البرازيلية بالقضية الهايتية. وتعتقد منطقتنا أن الاطاحة برئيس انتخبه شعبه أمر لا يمكن القبول به. واليوم، وكما كان الحال من قبل، ما زالت البرازيل على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في إيجاد حل سلمي يضمن عودة الرئيس أريستيد الى رئاسة هايتي.

وتعرب البرازيل عن عميق الأسف إزاء أحداث العنف المتكررة التي تمثل صورة قاتمة - وإن كنا، نأمل ألا تكون صورة لا يمكن عكسها - للفرص الضائعة للديمقراطية في هايتي.

لم يعد في أمريكا اللاتينية مجال للأنظمة القائمة على القوة. فبالرغم من العوائق، تتجه تطلعات الشعوب بوضوح صوب تعزيز المؤسسات الديمقراطية في منطقتنا. وقد اضطلعت منظمة الدول الأمريكية بدور هام في هذا المضمار، واتخذت تدابير هامة من أجل تعزيز الأنظمة الديمقراطية والدفاع عنها في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

وفي حالة هايتي على وجه التحديد، يجب علينا ألا ننسى أن الاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة ترجع أصلا الى المنظمة الاقليمية وقراراتها المتعلقة بانشاء آليات لحماية الديمقراطية والنظام القانوني. واعتماد المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية للقرار

CP/Res 567 في نفس اليوم الذي خرق فيه الدستور، والقرارات اللاحقة الصادرة عن الاجتماع المخصص لوزراء الخارجية، كانت دليلا واضحا على التزام المنظمة الاقليمية بالتأييد الكامل لاعادة السلطات الشرعية في بورتو برنس.

ونرى أنه يجب استمرار التعاون والتنسيق في هذا المجال بين الأمم المتحدة والمنظمة الاقليمية، وذلك امتثالا لولايتي الهيئتين وميثاقيهما، بهدف تعزيز دعم المجتمع الدولي لإعادة الديمقراطية في هايتي.

بعد بضعة أيام من وقوع الانقلاب في هايتي، أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تحفظ، من خلال قرارها ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، إعاقة العملية الديمقراطية في ذلك البلد. وفي قرارهيا ٢٠/٤٧ ألف و ٢٠/٤٧ باء، أكدت من جديد أن أي كيان ينشأ عن الوضع غير القانوني الراهن في هايتي لن يكون مقبولا.

ونظرا للتدهور المستمر في الحالة في هايتي، ورفض سلطات الأمر الواقع أحكام قرارات منظمة الدول الأمريكية والجمعية العامة، اعتمد مجلس الأمن، من خلال قراره ٨٤١ (١٩٩٣)، تدابير استثنائية لتنفيذ جزاءات اقتصادية وتجارية ضد السلطات غير الشرعية في هايتي. ومما يدلل بصورة خاصة على الطابع الفريد لحالة في البلاد أن حكومة الرئيس أريستيد طلبت الى مجلس الأمن أن يجعل التدابير التي أوصت بها منظمة الدول الأمريكية عالمية وإلزامية.

وبالطريقة نفسها، فإن اتفاق جزيرة غفرنرز وميثاق نيويورك جددا فينا الأمل بالنسبة لمستقبل شعب هايتي. ومما يؤسف له، أن العملية أعيقت من جانب السلطات العسكرية في بورتو برنس، التي تواصل، من خلال ارتكاب أعمال العنف والترهيب، عرقلة جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو.

وفي ظل هذه الظروف، تم تمديد الجزاءات التي طبقها مجلس الأمن، بموجب قراره ٨٧٥ (١٩٩٣). وكما ذكرنا لدى اعتماد ذلك القرار، فان التدابير التي أذن بها تدابير فريدة واستثنائية بطبيعتها، ولا يجوز أن تشكل سابقة بالنسبة لعمل الأمم المتحدة. وفي هذه المناسبة نؤكد من جديد التزام البرازيل الكامل بتقليد دبلوماسي يقوم على أساس حرصها الشديد على أن ترى النزاعات تحل بطريقة سلمية.

إن أعمال العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة تقتضي إدانة قاطعة من جانب المجتمع الدولي. فالأعمال التي ترتكبها المجموعات المدنية المسلحة بموافقة سلطات الأمر الواقع، تشير الى إمعانها في عزمها على الحيلولة دون الامتثال الكامل لاتفاق جزيرة غفرنرز، وعلى انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية، وإطالة أمد معاناة شعب هايتي. وفي هذا الصدد، يمثل اغتيال وزير العدل السيد فرانسوا - غي مالاري - دون أي عقاب - فصلا محزنا من مناخ الارهاب والعنف السائد اليوم في هايتي.

إن الجمعية العامة، باعتبارها هيئة الأمم المتحدة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء، يقع على عاتقها دور هام تضطلع به في معالجة الوضع في هايتي. فالاجراء الذي اتخذه مجلس الأمن بشأن هذه المسألة يتعزز أكثر فأكثر اذا حظي بدعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتأييدها الراسخ.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت، لم يتسن حتى الآن تنفيذ حل نهائي للأزمة. إن عامين من أعمال العنف والارهاب من جانب سلطات الأمر الواقع قد أعاقت العملية الديمقراطية الوليدة، التي حملت معها بشائر حقبة جديدة في تاريخ هايتي - حقبة من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، أساسها مجتمع منفتح.

وليس بوسع قوة السلاح أن تسود فوق رغبات الشعب. وحكومة البرازيل تثق بأنه من خلال الوسائل السلمية والدبلوماسية، يمكن عكس مسار الحالة وإعادة الديمقراطية الى البلاد. وهذا أقل ما يستحقه شعب هايتي.

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

منذ أن اعتمدت هذه الجمعية القرار ٢٠/٤٧ ألف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، والقرار ٢٠/٤٧ باء في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، فان حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي تزداد سوءا يوما بعد يوم. وبزغ بصيص من الأمل مع وزع البعثة المدنية الدولية الى هايتي وتوقيع اتفاق جزيرة غفرنرز، ثم اتضح أنهما كانا مجرد حدثين عابرين. وكما يتبين من تقرير الأمين العام، تتواصل انتهاكات حقوق الانسان. في شكل أعمال منتظمة من الارهاب السياسي.

وقد أجبر مجلس الأمن الذي أيد الاتفاق وأذن بوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي على إعادة فرض الجزاءات، عندما أصبح واضحا أن الاتفاق لم يتم التقيد به. كما اضطرت كل من البعثة المدنية الدولية وبعثة الأمم المتحدة في هايتي الى الانسحاب. فقليلة هي الحالات التي شهدت مثل هذا الاستخفاف الصفيق بسلطة الأمم المتحدة، أو مثل هذا التحدي المتغطرس لارادة المجتمع الدولي.

إن المحاولات الرامية الى تحقيق الأهداف الخاصة باستعادة العملية الديمقراطية في هايتي، وتهيئة الظروف التي يمكن للرئيس المنتخب دستوريا أن يستأنف في ظلها أداء واجباته، وكفالة حقوق الانسان للشعب الهايتي، يحبطها تصميم السلطات العسكرية الهايتية العنيد على البقاء في السلطة.

لقد سعت فنزويلا، بالاشتراك مع كندا وفرنسا والولايات المتحدة، الى العمل لإيجاد حل سياسي للأزمة، حل يتفاوض بشأنه ويعززه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو. فلا جهود السيد كابوتو، ولا جهود أصدقاء الأمين العام الأربعة، ولا جهود مجلس الأمن تمكنت من كفالة احترام إرادة الشعب الهايتي الديمقراطية، أو حماية أرواح العديد من الهايتيين. ولا يزال الرصد الصارم للجزاءات، بل والجزاءات نفسها، موضع استهزاء واستخفاف من السلطات العسكرية وسلطان الشرطة الهايتية. كما أن هذه السلطات لم تستجب لنداء المصالحة الوطنية والسلم الذي وجهه اليها من فوق هذه المنصة، يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، الرئيس جان - برتران أريستيد. كما أن البيانات والنداءات العديدة التي صدرت في جميع أنحاء الأمريكتين لم تتمكن هي الأخرى من زحزحة أقلية مجردة من المبادئ الأخلاقية، عقدت العز على ألا تعيد للبلاد كرامتها.

ولكننا لا نستطيع أن نتوقف عن بذل جهودنا. ولا يمكننا أن نتخلى عن الدول الشقيقة، ونتركها تلقى مصيرها، بينما ينكر عليها حقها في الحرية السياسية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، بطريقة غير كريمة وقاسية ومنتظمة. ومازلنا مصرين على احترام الالتزامات المقطوعة بمقتضى اتفاقات جزيرة غفرنرز. وسنظل على إيماننا بأن المنطق وقدرا يسيرا من الاحساس بالمسؤولية سيسودان، وأن مثابرة المجتمع الدولي ستجعل مجموعة الأقلية هذه وممثليها في القوات المسلحة الهايتية يتبصرون نتائج عنادهم السخيف.

وفي ظل هذه الظروف، من الأهمية بمكان أن يجعل المجتمع الدولي إرادته محسوسة. ومن الأهمية أيضا أن يعرف الديمقراطيون الهايتيون الذين يعيشون، سواء في المنفى أو في حركة المقاومة في بلدهم، على الأمل في مستقبل أفضل لبلدهم، واننا ندرك تضحياتهم، وأن تلك التضحيات لن تضيع هباء. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نتكاتف في مساعينا لاستعادة العملية الديمقراطية في هايتي.

تلك هي رسالة مشروع القرار المطروح على الجمعية، الذي يذكر بأن هدف المجتمع الدولي لا يزال يتمثل في إعادة الديمقراطية بسرعة الى هايتي، وعودة الرئيس أريستيد، الاستعادة الكاملة لحقوق الانسان والحريات الأساسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد الذي طالت معاناته.

إننا واثقون بأن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار بالاجماع، وبالتالي ستجعل الذين استولوا على السلطة في هايتي يعلمون أن المجتمع الدولي يعتبرهم مسؤولين عن معاناة الشعب الهايتي، وبخاصة معاناة المجموعات الأضعف والأكثر تأثرا عندما يرفضون الارتفاع الى مستوى الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في اتفاق جزيرة غفرنرز.

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن استعادة العملية الديمقراطية في هايتي، التي أوقفها الانقلاب العسكري في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١، من بين أولويات جمهورية بنن حكومة وشعبا. ومن ثم، يرحب وفد بلادي بنظر الجمعية في هذا البند الهام من جدول الأعمال، البند ٣١ بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي. ومن دواعي اعتزاز وفد بنن أن يكون من بين الوفود التي قررت التكلم بشأن هذا البند؛ ونحن نشعر بالامتنان للأمين العام على التقارير المناسبة والهامة التي قدمها.

قد يتساءل البعض لماذا يهتم بلد افريقي صغير بالحالة السياسية في بلد، مثل هايتي، يبعد عنه كثيرا. ومن الصحيح قطعا أن بنن، ذات الحجم السياسي والاقتصادي والاستراتيجي والعسكري الضئيل، قد تبدو منقطعة الصلة بما يجري في هايتي. والحقيقة أن وفد بلادي يشعر بالقلق إزاء المأساة الواقعة في تلك الجزيرة المنتمية للقارة الأمريكية لعاملين: أحدهما تاريخي عاطفي، والآخر سياسي.

إن أي دارس للتاريخ - بل أي سائح يصل الى

هايتي يكون على علم ببنن التي كانت معروفة من قبل باسم داهومي - يمكنه أن يجد بسهولة أوجه تشابه ثقافي عديدة تبرز حقيقة أن جانبا كبيرا من السكان الهايتيين لهم جذور في بلد الأصل توسانت لوفرتير. فكيف إذن، على ضوء تلك الحقائق التاريخية والعاطفية، يمكن لشعب بنن أن يتخذ موقف اللامبالاة من المعاناة والأعمال الوحشية وجميع صنوف الأذى التي يعاني منها أشقاؤه، شعب هايتي؟

وعلى المستوى السياسي، يعتقد وفد بلادي أن الشعب الهايتي اكتشف من جديد، بعد تاريخ طويل مليء بالعذاب والقلق، مزايا الديمقراطية والدولة القائمة على حكم القانون. ولهذا شارك بحرية في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٩٠، واختار رئيسا بالاقتراع العام، في أعقاب تنظيم عملية تصويت لم يكن من الممكن أن تكون أكثر شفافية تصويت تبنته الأمم المتحدة ورصدته بعناية.

من السهل تفهم أن شعب بنن، الذي يمر الآن فعلا بالتجربة الديمقراطية، من حقه أن يشعر بالقلق إزاء خنق الديمقراطية الهايتية على أيدي مجموعة من المتعطشين للسلطة.

وإن وفد بلادي ليشارك وفود الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية والوفود الأخرى التي تقدس السلم والعدالة الاجتماعية، وتسعى الى استعادة النظام الدستوري في هايتي، في قولها "لا" للاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة، و "لا" للدكتاتورية و "لا" لانتهاكات حقوق الانسان.

إن التوقيع يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ على اتفاق جزيرة غفرنرز الذي طال انتظاره، من جانب الطرفين الرئيسيين في الأزمة - الرئيس جان - برتران أريستيد والقائد العام للقوات المسلحة، الجنرال راؤول سيدراس، جعلنا نأمل بأن تكون هناك نهاية سلمية لهذه الحالة الخطيرة في بلد يحتاج الى الاستقرار والأمن ومناخ من الحرية والعدالة واحترام حقوق الانسان، اذا كان له أن يعيد بناء اقتصاده ويحقق التنمية الاجتماعية. ونحن نحيي المبعوث الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، السيد دانتي كابوتو، الذي أظهر جميع الكفاءات المطلوبة لهذا الغرض.

ومن دواعي الأسف أننا مضطرون لشجب العقبات التي وضعت في طريق اتفاق جزيرة غفرنرز المؤرخ في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، واتفاق نيويورك المؤرخ في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، الذي ألزم الموقعين عليه - اللجنة الرئاسية والقوى السياسية الهايتية - بفترة تهدئة سياسية مدتها ستة أشهر أريد بها كفالة فترة انتقالية مستقرة وسلمية.

والحقيقة، هي أن عودة الرئيس في المنفى، الأب أريستيد، لم تتحقق في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا لاتفاق جزيرة غفرنرز. وعلى النقيض من ذلك، فإن الوضع تدهور الى وضع يسوده العنف السياسي وانتهاك حقوق الانسان بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، وبتواطؤ الجيش النظامي، من جانب مجموعات من المسلحين المدنيين الذين يعارضون بشراسة عودة الرئيس أريستيد الذي لا يزال مؤيدوه ومساعدوه المقربون، ومن بينهم عضو في الحكومة الانتقالية التي أنشئت بعد ٣ تموز/يوليه، يدفعون الثمن بأرواحهم. بل أن هذه المجموعات استطاعت أن تعرقل وزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وتشمل ولاية هذه البعثة الدولية، بشكل خاص، إدخال الطابع العصري على الجيش الذي يجب تحييد نفوذه بسبب تقويضه لتطور العملية الديمقراطية.

وقد بلغ انعدام الأمن درجة جعلت من الضروري سحب فريق المراقبين التابع للبعثة المدنية الدولية في هايتي، التي تهدف الى إقناع جميع الأطراف المعنية بأن هذه الأزمة السياسية لن تحل إلا بالقضاء على جميع أشكال العنف وانتهاكات حقوق الانسان. وعلينا أن نبدي إعجابنا بشجاعة وتصميم أفراد هذه البعثة التي عملت دوما في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

إن تصعيد العنف يعبر بوضوح عن انعدام الارادة السياسية لدى العسكريين وحلفائهم في تنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز بالكامل. وهم يزمعون التمسكن بامتيازاتهم على حساب مصالح أغلبية الشعب الهايتي. والمجتمع الدولي لا يمكنه أن يسمح بهذا الخرق الخطير للالتزامات المقطوعة، خاصة وأن استعادة العملية الديمقراطية ستتيح إنهاء معاناة شعب، وأن هذه المعاناة قد تهدد السلم والأمن في المنطقة.

وهذا ما يحتم على وفد بلادي والمجتمع الدولي أن يعيرا كامل تأييدهما لأية تدابير فعالة لاقناع السلطات العسكرية في هايتي وحلفائها بالتسليم أخيرا بأن مغامرتها لن يكون لها مستقبل. واعتماد مشروع القرار A/48/L.35 بتوافق الآراء في نهاية مناقشتنا، سيكون بمثابة خطوة هامة في هذا الاتجاه. ويجب على العسكريين في هايتي أن يضعوا حدا لعرقلة عودة

الرئيس أريستيد. ويجب عليهم أن يحترموا الاختيار الذي لن يرجع عنه شعب هايتي الذي يكن المحبة لرئيسه. وستكون هذه المحبة عونا كبيرا له عندما يشرع، عقب عودته، وبمساعدتنا، في عملية المصالحة والإعمار الوطنيين، بغية إيجاد حل نهائي لأزمة هايتي، على أساس - ولابد لي أن أشدد على هذا - أنه يجب تجنب جميع الأعمال الانتقامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستبت في مشروع القرار A/48/L.35 صباح يوم الاثنين، الموافق ٦ كانون الأول/ديسمبر، باعتباره أول بند.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية

(أ) تقرير الأمين العام A/48/264 و Add.1 و Add.2 و Add.2/Corr.1 و Add.3-5)

(ب) مشروع قرار (A/48/L.28)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/48/710)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يذكر الأعضاء أن الجمعية اختتمت مناقشتها بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال، في جلستها الرابعة والستين المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

ولمساعدة الجمعية العامة في عملها المتعلق بهذا البند الهام قدمت، بوصفي الرئيس وبعد اجراء مشاورات موسعة للغاية، مشروع القرار المعروض على الجمعية. وقبل أن تبت الجمعية في مشروع القرار هذا، الوارد في الوثيقة A/48/L.28، لانشاء فريق عامل مفتوح العضوية، أود أن أدلي بالبيان التالي فيما يتعلق بالفريق العامل.

على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريتها مع الوفود بشأن هذا البند من جدول الأعمال، فهمت أن الفريق العامل المفتوح العضوية، لدى تأديته لولايته، سيبحث، في جملة أمور، المسائل المطروحة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/48/264 وإضافاتها، التي تحتوي على آراء عدد من الدول الأعضاء، وكذلك الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المناقشة العامة للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، علاوة على المناقشة التي أجريت بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.28. ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار، في الوثيقة A/48/710.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.28، بتوافق الآراء؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.28 (القرار ٤٨/٢٦).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
الآن وقد اعتمدت الجمعية هذا القرار، أود أن أنتهز الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لسفيري سنغافورة والهند على اضطلاعهما، نيابة عني، بالمشاورات الموسعة للغاية التي كانت لازمة للوصول الى نص قرار يحظى بتوافق الآراء. وإنني في غاية الامتنان لهما ولعدد من الوفود على ما قدموه لي من مشورة ومساعدة خلال هذه المشاورات.

وإذ أنتقل الى الخطوة التالية، أود أن أبلغ الجمعية بأنني أعتزم عقد الجلسة الأولى للفريق العامل في أواخر شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي حين أنني أعتزم ترؤس اجتماعات الفريق العامل بنفسي، فقد يكون من الضروري، بين الفينة والأخرى، أن أعين أفرقة فرعية لتدرس جوانب محددة من المسألة المكلف بها الفريق العامل، وأن تقدم له تقارير عنها مشفوعة بتوصيات. وفي هذه الحالات، سأعين، بعد اجراء المشاورات اللازمة، أحد أعضائه لرئاسة الفريق الفرعي أو الأفرقة الفرعية، على النحو الواجب.

ولم يبق لي سوى أن أقول إنه مما أثلج صدري بوجه خاص درجة التعاون الذي أبداه جميع أعضاء الجمعية في مناقشات هذا البند. وإنني أتطلع الى تلقي نفس القدر من الدعم عندما يبدأ الفريق العامل عمله في الفترة الفاصلة بين الدورتين.

بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.